التقدم المحرز في تنفيذ
إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما

اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير الإقليمي: أيلول /سبتمبر 2019

وضع المرأة في المنطقة العربية

الجلسة الثانية

وضع المرأة في المنطقة العربية

- أولا: الإنجازات الرئيسية
- ثانياً: التشريعات والقوانين
- ثالثاً: التحديات الرئيسية العامة التي تعيق تحقيق المساواة

نظرة شمولية عن الوضع التنموي في المنطقة العربية

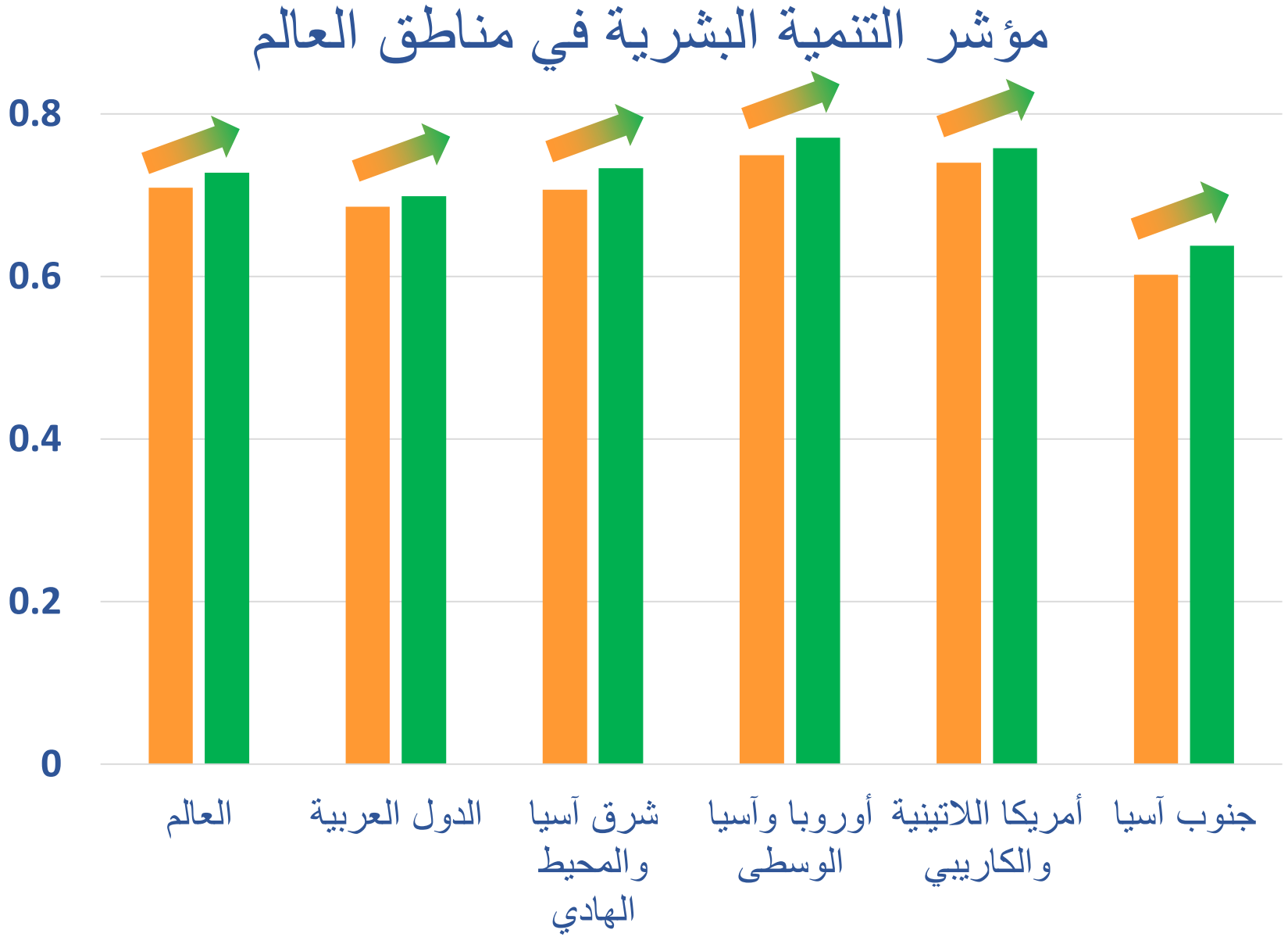

أولا: الإنجازات الرئيسية

ملحوظة: يوجد تفاوت بين الدول العربية في مجالات وحجم الإنجازات ويعرض التقرير الاتجاهات الإقليمية ويمكن الرجوع إلى تقارير الدول للتعرف على تفاصيل وحجم الإنجازات لكل دولة.

الإنجازات الرئيسية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين تم تصنيفها حسب المجالات التالية:

تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق
القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية
التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية
المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين
المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد
الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

التشغيل
تشريعات: مساواة بين الأجور وحصص للمرأة للتعيينات الحكومية وترقية التناصف وتجريم العنف ضد المرأة في مكان العمل وإنشاء دور الحضانة داخل العمل وإقرار نظام العمل المرن.
تصميم برامج لريادة الأعمال وتوفير التمويل للمشروعات الناشئة مع إعطاء أولوية لرائدات الأعمال مع ارتفاع في نسب الشمول المالي بين الإناث.
تقلد النساء مناصب مؤثرة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مما يكسر الحاجز الزجاجي ويحد من التنميط الاجتماعي المبني على الجنس ويلهم الفتيات على محاكاة النماذج الناجحة.
نسب مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي منخفضة مع وجود فجوة بين الجنسين.
نسب بطالة مرتفعة بين الاناث مع وجود فجوة بين الجنسين لاسيما بين الشباب.
تركز العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي وندرة العمل اللائق المتاح للمرأة.

معدل المساهمة في قوة العمل حسب النوع في مناطق العالم، 2017

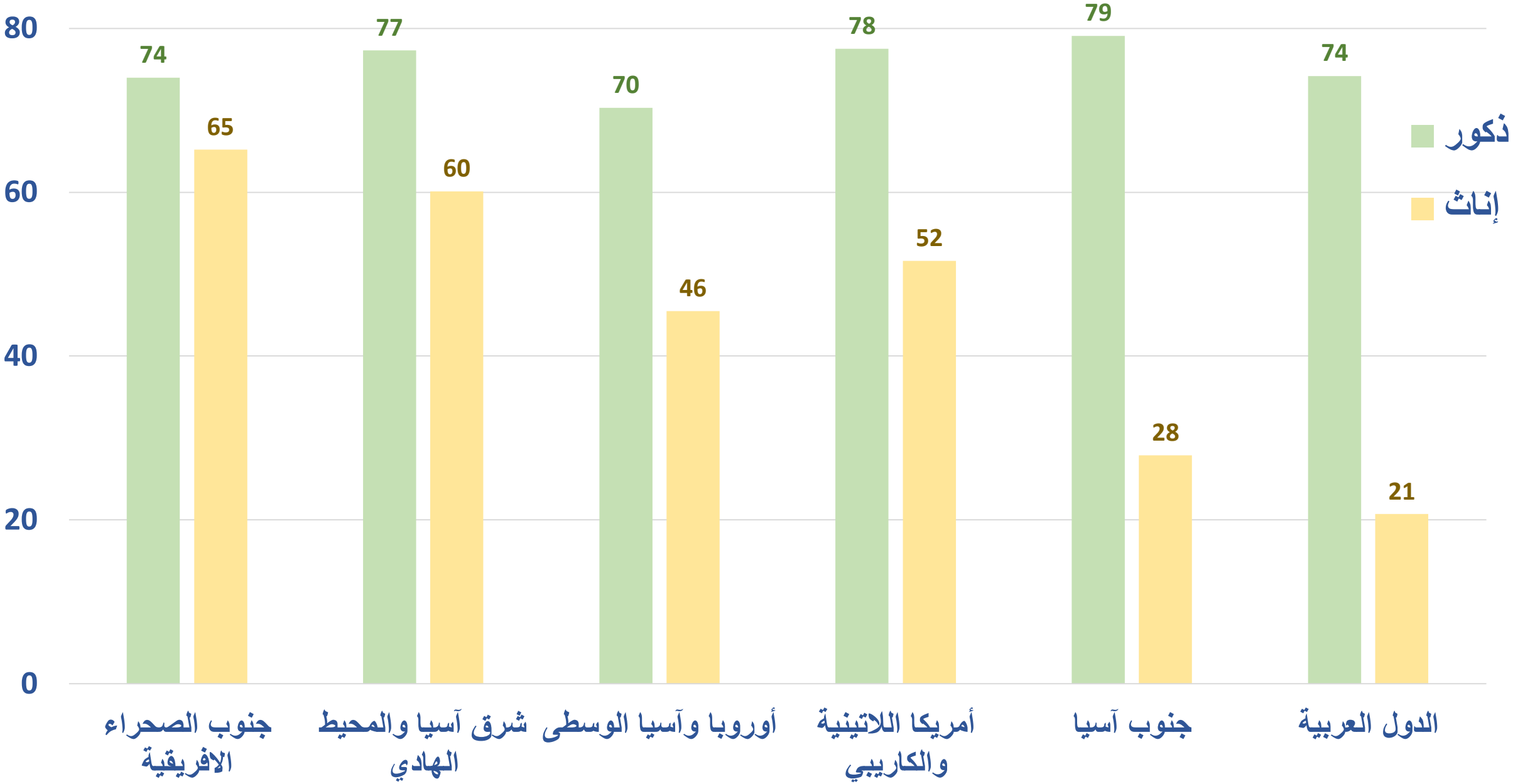

تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

2) الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي

لم تحقق الدول العربية سوى تقدم يسير فيما يتعلق بموضوع الرعاية غير مدفوعة الأجر والتي يقع معظمها على كاهل المرأة.

لا توجد مؤشرات تفيد بوجود اتجاه نحو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي بين الزوجين.

القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

تحسن في صحة النساء والفتيات مع وجود تفاوتات داخل بعض الدول ووجود تحدي تقديم الخدمة في الدول المستقبلة للمهاجرات.

احراز تقدم ملحوظ في التمكين المعرفي للفتيات والنساء (انخفاض الأمية وتحسن مؤشرات الالتحاق بالتعليم بكافة مراحله) ويجب أن ينعكس في المستقبل على سوق العمل.

تحسن محدود في القضاء على الفقر يتفاوت بين الدول ولايزال 41% من سكان الدول العربية يقعون تحت خط الفقر متعدد الأبعاد، بينما يعيش 13% من السكان في فقر مدقع.

نهج الحماية الاجتماعية في المنطقة منفصل عن حقوق المواطنة وعدالة توزيع الموارد، ومنحاز إلى مفهوم المساعدة أكثر منه إلى التنمية.

التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

أنظمة قانونية ترسي قواعد لإلغاء التمييز ضد المرأة وتوفر الحماية القانونية للنساء والفتيات وتتصدى للتنميط الاجتماعي المبني على الجنس.

تشريعات وتدخلات لحماية النساء والفتيات ولكن لا زال العنف المبني على الجنس منتشر في معظم الدول العربية داخل الأسرة وفي المجال العام.

تراجع في الزواج المبكر وزواج القاصرات يستثنى من ذلك الفتيات اللاتي تعرضن للنزوح أو للهجرة القصرية.

سياق اجتماعي ثقافي تسيطر عليه ثقافة ذكورية تتجذر من خلال أساليب التنشئة الأسرية وتترسخ من خلال المناخ الذي يسود المجال العام في المجتمعات العربية.

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

مشاركة أوسع للمرأة العربية في اتخاذ القرار وفي سن وتعديل التشريعات (وزيرات وعضوات في المجالس النيابية وقاضيات وسفيرات وقيادات أكاديمية وعضوات مجالس إدارات الشركات).

صورة ذهنية سلبية بين العامة عن قدرة المرأة على تقلد المناصب العامة والقيادية وانخفاض الثقة في قيامها بدور في المجال العام.

مشاركة سياسية محدودة للمرأة العربية لاسيما في الانتخابات النيابية والنقابات.

الحاجة لتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني.

المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

وضع خطط عمل وطنية خاصة بقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن (4 دول انتهت من ذلك و4 دول بصدد)

على المستوى الإقليمي، اعتمدت جامعة الدول العربية عام 2015 خطة عمل إقليمية والتي شكلت مع الاستراتيجية الإقليمية بشأن المرأة والسلام والامن.

تراجع كبير في المكتسبات التنموية الأساسية في الدول التي تشهد صراعات أو نزاعات مسلحة أو احتلال (فلسطين – سوريا – ليبيا – اليمن) وغياب معالجة لقضايا النساء والفتيات

الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

تأثير قضايا البيئة على النساء ومدى تجاوب وتأثير السياسات والبرامج ذات العلاقة على قضايا المرأة.
مشاركة النساء في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة على مختلف المستويات.

ثانيا: التشريعات والقوانين

التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين

الانضمام الى
الاتفاقيات الدولية

التغييرات الخاصة
بالدساتير

التغييرات الخاصة
بالتشريعات الوطنية

الانضمام الى الاتفاقيات الدولية

+ve

انضمت فلسطين الى عدد من الاتفاقيات الدولية كالبروتكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب والبروتكول الاختياري الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام، والبرتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
انضمت السعودية الى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (622) الخاصة بمساواة العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.
انضمت تونس إلى البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل.

الانضمام الى اتفاقيات دولية تسهم في توفير إطار وطني أكثر انسجاما مع التطورات الدولية: اتفاق باريس حول المناخ (عمان) - بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (الجزائر) - إصدار مرسوم بقانون لتعديل صياغة بعض التحفظات على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ينص على تنفيذ أحكام مواد الاتفاقية دون أخلال بأحكام الشريعة الإسلامية (البحرين) - سحب التحفظ على الفقرة (4) من المادة 15 (عمان).

-ve

التحفظات التي أبدتها الدول العربية على بنود المواد من 9 الى 16 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، تشكل عائقًا أمام تعديلات قانون الجنسية او قوانين الأسرة والأحوال الشخصية، كما يمتد أثرها على مجمل قضايا النساء.
تحفظ بعض الدول العربية على المادة الثانية من الاتفاقية والتي تدعو الى إدماج المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية، واتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغير التشريعية، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

التغييرات الخاصة بالدساتير

تم إجراء تعديلات كي تتماشى الدساتير مع المعايير الدولية بما في ذلك النصوص الخاصة بحماية المرأة من العنف.

بعض الدساتير في المنطقة العربية لا تشير صراحة الى المساواة بين الجنسين أو لا تتضمن أي بندٍ خاصٍ يحظر التمييز على أساس الجنس.
تسهم بعض الدساتير في وضع بعض المحددات التي تقيد التعديلات التي تطال قوانين الأسرة والأحوال الشخصية.

التغييرات الخاصة بالتشريعات الوطنية

استحدثت مجموعة من الدول عدد من القوانين التي تسهم في تشكيل بيئة مؤاتيه لدعم النهوض بأوضاع المرأة.

أقرت عدد من الدول قوانين خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقوانين وآليات لحماية الأطفال والأحداث.

تخلو التشريعات في غالبية دول المنطقة من تعريف "التمييز" وأشكاله كما وردت في النصوص والصكوك الدولية كاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة أو صكوك حقوق الانسان الدولية الأخرى.

المشاركة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

حماية المرأة من العنف

قضايا الأحوال الشخصية

مؤشر المرأة والأعمال والقانون لعام 2019 (البنك الدولي)

مؤشر مركب يعكس كيف تؤثر القوانين على المرأة خلال المراحل المختلفة من حياتها، محسوب لـ 187 دولة منها 20 دول عربية. المتوسط العالمي =75 نقطة، ومتوسط الدول العربية = 45 نقطة. المؤشر يتكون من 8 مؤشرات فرعية.

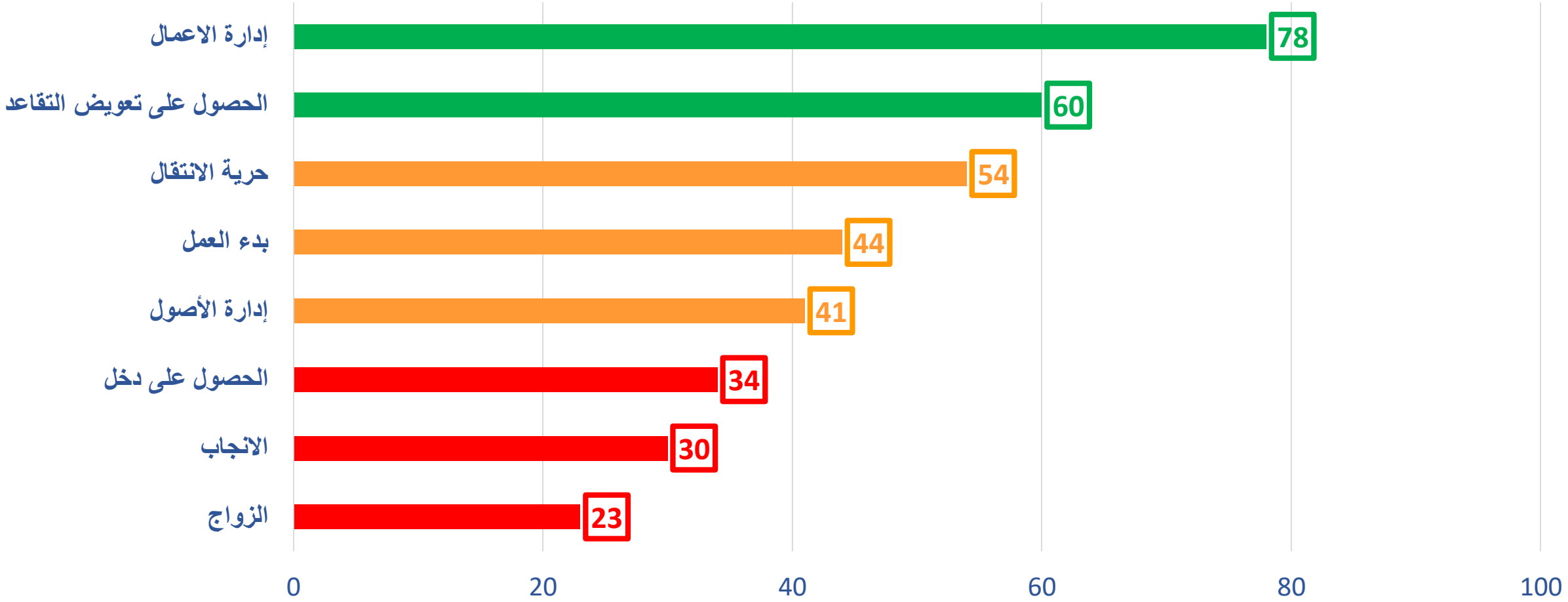

World Bank (2019). Women, Business and the Law.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31327/WBL2019.pdf?sequence=4&isAllowed=y

ثالثا: التحديات الرئيسية التي تعيق المساواة بين الجنسين

التحديات الرئيسية التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين في الدول العربية

تحديات مرتبطة بالمشهد السياسي

تحديات مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية

تحديات مرتبطة بالمشهد الثقافي

تحديات مرتبطة بالإطار المؤسسي

تحديات مرتبطة بالأطر القانونية

تحديات مرتبطة بالمشهد السياسي في المنطقة العربية

- الهجرة القصرية والنزوح الجماعي الذي ارتبط بمآسي إنسانية طالت على وجه الخصوص النساء والفتيات وامتد تأثير على الدول المجاورة.
- موجات التطرف والحوادث الإرهابية.
- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية واستمرار القضية الفلسطينية دون حل.
- استقطاب داخل المجتمعات العربية بين توجه يدعو إلى الالتزام بالتعهدات العالمية لحقوق الانسان فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتوجه آخر يدعو إلى تبني نهج للحقوق والحريات يكرس المحددات الثقافية للمجتمعات التقليدية.

تحديات مرتبطة بالسياق الثقافي

- لا تزال المعايير الاجتماعية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والادوار الاجتماعية المترتبة عليها متجذرة في دول المنطقة، سواء في العلاقات الزوجية أو الأسرية أو في المجال العام مما يعيق وصول النساء إلى حقوقهن من خلال تقويض استعدادهن للجوء إلى العدالة.
- النظر إلى القضايا الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات على أنها "مسائل خاصة" لا تستوجب تدخلًا عامًا وامنيا أو قضائيًا مما يسهم في تطبيع العنف.
- تقييد تمكين المرأة من خلال عادات وتقاليد تمييزية، وكثيراً ما يُدعى أن هذه العادات والتقاليد لها مرجعيات دينية، مما يؤثر على تكريس محدودية الحقوق والفرص وحرية الاختيار لاسيما بين الطبقة الوسطى والطبقات الأدنى على نحو يحرم المجتمعات العربية من القدرات الكامنة للنساء والفتيات.

تحديات مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية

ارتفاع نسب البطالة بين النساء وبين الشباب.

ظروف ضاغطة على خلق فرص عمل جديدة.

تفاوتات جغرافية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية عقبة في تحقيق المساواة بين الجنسين حيث تقل الفرص في المناطق الريفية.

منظومة القيم المحافظة تحد من قدرة النساء والفتيات على الانتقال للبحث عن العمل بعيداً عن موطنهم الأصلي.

غياب البيئة التي توفر للمرأة القدرة على التحرك والانتقال بأمان وهو ما يدفع البعض إلى الإقلاع عن العمل أو يضطرهم لرفض بعض الوظائف التي تعرضهم للخطر.

تحديات مرتبطة بالإطار المؤسسي

- عقبات أمام شغل المرأة الوظائف القضائية دون تمييز ضدها.
- ضعف بنية مؤسسات المجتمع المدني العاملة بها ومحدودية قدرتها على التحرك في المجالات الحقوقية والتنموية، ويؤدي ذلك إلى ضعف مردود التشريعات التي يتم سنها لحماية النساء والفتيات، كما يؤدي إلى تعطيل أدوات المسائلة ويحد من القدرة على تقديم المساندة القانونية للنساء المهمشات.

تحديات مرتبطة بالأطر القانونية

- غياب التكامل وعدم الاتساق ووجود التباس بين الأحكام عائقا أساسيا في وصول المرأة الى العدالة.
- تطبيق العدالة الناجزة وإعمال آليات تطبيق الأحكام القضائية دون تأخير.
- عدم إلمام المرأة بالحقوق التي كفلها لها القانون وعدم المعرفة بالإجراءات التي من شأنها حمايتهن من العنف.
- ضعف القدرات المالية للنساء على تحمل كلفة الخدمات القانونية والتقاضي لا سيما في حالة طول إجراءات التقاضي مما يدفع كثير من النساء إلى التراجع - بدافع اليأس - عن استكمال مسار الدعاوى القضائية والاضطرار إلى التفريط في حقوقهن بسبب ضعف موقفهن التفاوضي.

مع الشكر